

Distr.: General
29 November 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الاستثنائية الخامسة والثلاثون

24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

د-35/1- تدهور حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال

إن مجلس حقوق الإنسان،

إن يسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، وإعلان وبرنامج عمل فيينا وسائر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة،

وإن يشير إلى جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، بما فيها قرار الجمعية 178/76 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 وقرار المجلس 24/49 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2022،

وإن يؤكد من جديد المسؤولية الرئيسية للدول عن احترام وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعن كفالة تمتع جميع الأشخاص الموجودين في أقاليمها والخاضعين لولايتها تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإن يؤكد من جديد أيضاً التزامه القوي بالاحترام الكامل لسيادة جمهورية إيران الإسلامية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية،

وإن يلاحظ ما أعرب عنه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وكيانات الأمم المتحدة، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، ولجنة حقوق الطفل من قلق إزاء الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية في سياق الاحتجاجات التي أعقبت وفاة جينا مهسا أميني رهن الاحتجاز، وهي شابة ألقى القبض عليها بزعم انتهاكها قانون الحجاب الإلزامي،

وإن يعرب عن بالغ قلقه إزاء حملة القمع العنيفة التي شنتها مؤخراً قوات الأمن في جمهورية إيران الإسلامية على الاحتجاجات السلمية، بما في ذلك ادعاءات بوقوع عمليات اعتقال واحتجاز تعسفية، وحالات عنف جنسي وعنف قائم على نوع الجنس، واستخدام مفرط للقوة، وتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية، وحالات اختفاء قسري، فضلاً عن مقتل مئات المحتجين السلميين واعتقال آلاف،



الرجاء إعادة الاستعمال

وإن يساوره بالغ القلق بوجه خاص إزاء التقارير التي تفيد بإلقاء القبض التعسفي على النساء والفتيات واحتجازهن والاعتداء عليهن بدنياً ونفسياً وجنسياً في جمهورية إيران الإسلامية بسبب ممارستهن لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهن،

وإن يؤكد من جديد التزامه الثابت بحقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات في جمهورية إيران الإسلامية وحققهن في المشاركة الكاملة المتساوية والفعالة والهادفة في جميع مجالات الحياة،

وإن تشير جزعه التقارير التي تفيد بإلقاء القبض التعسفي على الأطفال في سياق الاحتجاجات، بما في ذلك لدى مدهامات المدارس، وحبس الأطفال في "مراكز نفسية"، وإن يشدد على واجب امتثال جمهورية إيران الإسلامية لاتفاقية حقوق الطفل،

وإن يساوره بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بإلقاء القبض على أعضاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان واحتجازهم تعسفياً، من أجل تقييد حقهم في المشاركة في الاحتجاجات السلمية أو تنظيمها، وإزاء التقارير التي تفيد بتوجيه تهم يعاقب عليها بالإعدام إلى المحتجين لارتكابهم جرائم دون أخطر الجرائم،

وإن يساوره بالغ القلق أيضاً إزاء التقارير التي تفيد بفرض قيود على الاتصالات مما يؤثر في استخدام الهواتف الأرضية والمحمولة، بما في ذلك قطع الإنترنت وحجب منصات وسائل التواصل الاجتماعي، مما يقوض ممارسة حقوق الإنسان، ومنها الحقوق المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات،

وإن يشدد على ضرورة ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وهو أمر بالغ الأهمية لمنع وقوع المزيد من الانتهاكات، وإن يشير إلى واجب ضمان جمهورية إيران الإسلامية لإجراء تحقيقات سريعة وفعالة ومستقلة وشفافة ونزيهة في جميع انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة،

1- يشجب بشدة حملة القمع العنيفة الموجهة ضد الاحتجاجات السلمية التي أسفرت عن مقتل مئات الأشخاص، منهم عشرات الأطفال وعدد غير متناسب من الأشخاص المنتهين إلى أقليات، واعتقال آلاف الأشخاص على خلفية الاحتجاجات التي عمت البلد في أعقاب وفاة جينا مهسا أميني أثناء احتجاجها في 16 أيلول/سبتمبر 2022؛

2- يحث حكومة جمهورية إيران الإسلامية على احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، وعلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف ومنع عمليات القتل خارج نطاق القضاء، وغيرها من أشكال الحرمان التعسفي من الحياة، والاختفاء القسري، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك ضد المتظاهرين السلميين؛

3- يهيب بحكومة جمهورية إيران الإسلامية أن توضع حداً لجميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات في الحياة العامة والخاصة وفي القانون والممارسة العملية، وأن تدعم جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والدين أو المعتقد؛

4- يهيب أيضاً بحكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تكف عن استهداف الضحايا والناجين وأسره بالتخويف والمضايقة، وأن تكفل حصولهم على الحقيقة والعدالة والانتصاف، بما في ذلك جبر الضرر، وأن تكفل أيضاً مساءلة الجناة مساءلة كاملة، امتثالاً لضمانات المحاكمة العادلة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

5- يكرر تأكيد الحاجة الملحة إلى أن تُعيد حكومة جمهورية إيران الإسلامية إمكانية الوصول إلى الإنترنت بالكامل، ويشدد على أهمية الحفاظ على إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت بحرية وانفتاح وقابلية للتشغيل المتبادل وموثوق به وآمن على الصعيد الوطني، مما يسهم في ممارسة حريات الرأي والتعبير والتجمع؛

6- يحث حكومة جمهورية إيران الإسلامية على التعاون التام مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، ولا سيما من خلال إتاحة إمكانية الدخول التام والحر ومن دون عوائق إلى إقليم البلد، بما في ذلك الدخول من دون عوائق إلى جميع أماكن الاحتجاز، كما يحثها على التعاون الكامل مع الإجراءات الخاصة المواضيعية لمجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة؛

7- يقرر إنشاء بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق، حتى نهاية الدورة الخامسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، يعينها رئيس المجلس، وتكون ولايتها كما يلي:

(أ) إجراء تحقيق شامل ومستقل في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في جمهورية إيران الإسلامية المتعلقة بالاحتجاجات التي بدأت في 16 أيلول/سبتمبر 2022، وخاصة فيما يتعلق بالنساء والأطفال؛

(ب) إثبات الحقائق والظروف المحيطة بالانتهاكات المزعومة؛

(ج) جمع وتوحيد وتحليل الأدلة على هذه الانتهاكات والحفاظ على الأدلة، بما في ذلك في ضوء التعاون في أي إجراءات قانونية؛

(د) العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك حكومة جمهورية إيران الإسلامية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنظمات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني؛

8- يطلب إلى البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق أن تحيط مجلس حقوق الإنسان بالمستجدات شفويًا أثناء جلسة تحاور في دورته الثالثة والخمسين، وأن تقدم إلى المجلس تقريراً شاملاً عن نتائجها أثناء جلسة تحاور في دورته الخامسة والخمسين؛

9- يهيب بحكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، وأن تتيح إمكانية الوصول إلى البلد من دون عائق ولا أي تأخير، وأن تمدّ أعضاء بعثة التقصي بجميع المعلومات اللازمة لتمكينهم من الوفاء بولايتهم على النحو الواجب؛

10- يطلب تفعيل الولاية فوراً، ويطلب إلى الأمين العام توفير كل ما يلزم من موارد وخبرات لازمة لتمكين بعثة تقصي الحقائق من الوفاء بولايتها، ويطلب إلى المفوضية السامية تقديم الدعم الإداري والتقني واللوجستي المطلوب لتنفيذ أحكام هذا القرار.

الجلسة الثانية

24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

[اعتُمد بتصويت مسجل بأغلبية 25 صوتاً مقابل 6 وامتناع 16 عضواً عن التصويت. وكان التصويت كالتالي:

المؤيدون:

الأرجنتين، ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، بنن، بولندا، تشيكيا، الجبل الأسود، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الصومال، غابون، غامبيا، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيبال، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

أرمينيا، إريتريا، باكستان، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا

الممتنعون:

[الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوزبكستان، البرازيل، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، السنغال، السودان، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كوت ديفوار، ماليزيا، ملاوي، موريتانيا، ناميبيا، الهند]